العدد (85) ● الخميس 1 نيسان 2004
No (85) Thu (1) April

بعد سنة... عملية إعادة الإعمار، إلى أين؟

عبد الحميد الصافي

بعد سقوط النظام الدكتاتوري في نيسان من العام الماضي حصلت تغيرات جذرية في بلادنا شملت جميع الميادين وفي المقدمة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولكن الملاحظ على شكل هذه التغيرات إنها جرت، أو كما تبدو أنها جرت، بشكل غير مدروس وغير منسق، تسيطر عليه العفوية ويسوده الارتجال. وقد رافق كل ذلك إطلاق وعود متكررة وكبيرة حول بناء العراق، أو إعادة بناء العراق على أسس جديدة من الحرية والمساواة، والنزاهة، وبما يعوض العراقيين عن الحرمان والكبت والتهميش الذي تعرضوا له طوال ثلث قرن من الزمان.

ولكن الأحداث جرت، وما زالت تجري، بعكس ما كان يريده العراقيون وبعكس الوعود التي طالما سمعوها من المسؤولين في الإدارة الأمريكية حول المشاركة النزيهة، أو ضرورة سيادة مبدأ الشفافية والحوار في العمل لإعادة إعمار العراق. وبدلاً من ذلك صارت الإجراءات والقرارات المتعلقة بالشأن العراقي تتخذ من قبل الإدارة المدنية المؤقتة دون استشارة العراقيين المعنيين ولا حتى الاستئناس بآراء المختصين والخبراء منهم. ونتيجة لمثل هذه السياسة الانفرادية صارت عقود إعادة الإعمار تمنح لشركات وجهات أمريكية في الغالب، ولا علم لأحد بكيفية إحالتها أو طريقة احتساب كلفها المالية أو مواصفاتها الفنية أو مدد تنفيذها، أو ما يترتب على تأخير التنفيذ من إجراءات قضائية. وبالارتباط مع مثل هذه التوجهات الانفرادية، أو نتيجة لها، لم تؤخذ معالجة الظروف الاستثنائية السائدة حالياً في البلاد بنظر الاعتبار. وهي ظروف تتطلب حلولاً سريعة للتخفيف من احتقاناتها ودرء مخاطرها الاجتماعية والأمنية. وبسبب ذلك لم يعد التمييز واضحاً بين المهم من عملية إعادة الإعمار، الممكن تأجيله، وبين الأهم المطلوب إنجازه قبل غيره. وكذلك لم يعد التفضيل قائماً بين العمل لإنجاز المشروع الأقل كلفة والأكثر نفعاً والأسرع تنفيذاً، وبين المشروع الأكثر كلفة والأبطأ إنجازاً، وربما الأقل نفعاً وتشغيلاً الأيدي

وبرغم الوعود المتكررة، وبعد انتظار سنة من سقوط النظام المباد، لم يلمس المواطن خلالها أي تحسن مهم في عملية البناء والأعمار، ولم تشهد البلاد عملاً فعلياً لإنشاء مشروع مهم من مشاريع إعادة الإعمار الموعودة، يستطيع، وبشكل دائم، تشغيل عدد معين من الأيدي العاملة العاطلة حالياً عن العمل. أما العمل بما تسمى حالياً بمشاريع إعادة الأعمار فهي لا تعدو، حتى الآن، بأكثر من ترميمات سطحية لبعض المدارس والمراكز الحكومية، او تسييج مساحات من الأراضي الخالية، وتعديلها لتكون ملاعب رياضية محلية، أو حتى كري بعض الجداول على أهميته. وحتى هذه الأعمال الصغيرة لا احد يعرف كيف أحيلت على منفذيها وبأي أسعار أحيلت، ولا الآلية التي تتخذت للإشراف على سلامة العمل لتنفيذها. فمثل هذه الأعمال التي جرى الحديث حولها على مدى سنة كاملة، ليست هي التي كانت منتظرة من قبل العراقيين، لأنها لم تستطع القضاء على البطالة المتفشية ولم توفر مستلزمات العيش الكريم لمعظم المواطنين.

وكما يظهر، من واقع الأوضاع الاقتصادية في البلاد والمعيشية في طريقة معالجة القضايا الملحة التي يتوقف على معالجتها حل الكثير من المشاكل الاجتماعية والأمنية الراهنة. صحيح أن هناك شرائح معينة من السكان تحسنت مستوياتها المعيشية بصورة ملموسة، وصارت تتقاضى أجوراً أو رواتب جيدة، ولكن الصحيح كذلك هو أن هناك شرائح اجتماعية غيرها، وهي أغلبية السكان، ظلت فقيرة وعاطلة عن العمل. يلجأ قسم من أفرادها إلى القيام بأعمال مؤقتة، كباعة جوالة في الأسواق أو على أرصفة الشوارع. إن أفراداً مثل هذه الشرائح من القوى العاملة اضطروا إلى ممارسة مثل هذه الأعمال بعد أن لم يستطيعوا العمل باختصاصاتهم التي تأهلوا لها.

وما دام أي مشروع حيوي من مشاريع إعادة الإعمار الموعودة لم ير النور بعد، فإن هناك إمكانات لإحياء مشاريع قائمة لا يتطلب لتفعيلها سوى القليل من الجهد والمال، ومن ذلك مثلاً عشرات المشاريع الحكومية الكبيرة ومئات المعامل الخاصة التي كانت تشغل مئات الآلاف من الأيدي العاملة وتنتج مختلف أنواع البضائع والسلع الاستهلاكية، وتغطي جزءً مهماً من حاجة السوق المحلية. إن التوجه الجاد لإنجاز مثل هذا العمل اللازمة لتشغيل هذه المعامل. وهذا ليس بالأمر الذي من المستحيل تحقيقه إذا ما عرفنا أن هناك، في الولايات المتحدة وفي الدول الصناعية المتقدمة الأخرى، مولدات كهربائية بطاقة عشرات الميكاواطات للواحدة منها، وهي جاهزة للتصدير. ويتطلب ثانياً توفير المواد الأولية الصناعية، بما فيها الحديد والخشب والمنتجات البتروكيمياوية، وكذلك الأدوات الاحتياطية. وهذه موجودة في كل مكان من العالم تقريباً، ويمكن الحصول عليها حتى بضمانات السداد بالأجل، إذا لم تكن السيولة النقدية متوفرة في الوقت الحاضر.

وهناك إمكانيات أخرى لإعادة إعمار العراق، والمساهمة في تقليص حجم البطالة وتوفير جزء من مستلزمات استتباب الأمن في البلاد. وذلك من خلال العمل ببناء مجمعات سكنية جاهزة وبيعها للمواطنين وفق ضوابط معلنة ومتفق عليها، وبأسعار مقاربة لسعر الكلفة. وبذلك يمكن تشغيل الآلاف من العاطلين عن العمل، سواء من خلال العمل المباشر لتنفيذها، أو من خلال تشغيل معامل الصناعات الإنشائية مثل صناعة الطابوق والأسمنت والكاشي والسيراميك وغيرها. ومن المعروف أن تفعيل قطاع البناء والتشييد يؤثر مباشرة، وبصورة إيجابية، على العمل في مقالع الحصى والرمل والجص وما تحتاجه من آليات ووسائل نقل ثقيلة هي الآن، في معظمها، متوقفة عن العمل.

إن المباشرة بمثل هذا العمل سيخلق، ولا شك، حركة نشطة وبسرعة في البلاد وسيطمئن ملايين العراقيين القلقين حالياً على استقرار عوائلهم.. وإضافة لذلك فمن المتوقع أن يساهم في الحد من ارتفاع إيجارات المساكن التي تضاعفت مرات عدة فور انتهاء الحرب، وتوفر حرية السكن والانتقال والعمل وشراء العقارات بعد أن كان كل ذلك ممنوعاً على غالبية المواطنين. وفيما يتعلق بملايين المواطنين المقيمين حالياً خارج البلاد فإن توفير السكن لهم سيكون عاملاً مشجعاً لعودتهم وتوفير الفرصة لهم للمساهمة في بناء ما خربته الحروب وسنوات القهر والتمييز والتشريد.

ولكن ما دامت جميع الحلول لمشاكل العراق مرتبطة، حتى الآن، بأيدي المسؤولين في الإدارة المدنية المؤقتة للتحالف، بما في ذلك ميزانيات الوزارات العراقية، وسياسات منح عقود الإعمار من دون التشاور مع العراقيين المعنيين.. وما دامت الإدارة المدنية المؤقتة راغبة في الانفراد باتخاذ القرارات، وميالة لتشغيل الأجانب بدل العراقيين في مجالات كثيرة، وما دامت هذه الإدارة ساعية لتنشيط اقتصاديات بلدان معينة على حساب الوضع الاقتصادي العراقي، وتاركة الأبواب مفتوحة لتدفق مختلف أنواع البضائع والسلع، الضروري منها وغير الضروري، وبدون كمارك أو رسوم، ولا ضرائب تجبى لخزينة الدولة العراقية، إذا كانت هناك خزينة باقية. نقول ما دامت الأوضاع تسير بالكيفية المذكورة سابقاً فإن الأمل بحلول سريعة وناجعة يبدو ضعيفاً ما لم تعد الإدارة المدنية المؤقتة النظر بمنهجها الانفرادي في اتخاذ القرارات المتعلقة بإعادة الإعمار وما لم يبادر أعضاء مجلس الحكم بطرح ما لديهم من خطط ومشاريع وافكار، وإعلان ذلك للشعب بوضوح وصراحة.

مشروع أمريكي مشترك يفوز بعمليات بناء في العراق

أعلن مشروع مشترك يضم وحدة لشركة مايكل بيكر أنه حصل على عقد تصل قيمته إلى 2.1 مليار دولار لإدارة عمليات بناء في العراق. وقالت تلك الوحدة اضافة إلى شريكين هما هيل انترناشيونال وستانيل كونسولتانتس أن العقد الذي أبرم مع سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي يشمل عمليات تصل قيمتها إلى 300 مليون دولار خلال السنة الأولى إضافة إلى ثلاث سنوات اختيارية قد تصل قيمة العمليات فيها إلى 900 مليون دولار أخرى.

العراق يهدف لرفع صادرات النفط إلى خمسة ملايين برميل

عواصم ـ رويترز:

ناشد العراق اليابان مساعدته في إعادة بناء البنية الأساس لقطاع النفط وقال إنه يأمل بزيادة صادراته النفطية إلى خمسة ملايين برميل يومياً. ولم يحدد حميد مجيد موسى عضو مجلس الحكم العراقي إطاراً زمنياً للوصول إلى ذلك الهدف ولكن قال: إن العراق يبذل جهوداً ملموسة لتحسين البنية التحتية بما يهدف لتحقيق تلك الغاية.

وأبلغ موسى مؤتمراً صحافياً في طوكيو أن العراق سيرفع أولاً الصادرات إلى مليوني برميل يومياً. وذكرت مصادر في سوق النفط أن صادرات النفط العراقية تزيد ببطء في آذار وينتظر أن تصل إلى مليوني برميل يومياً؛ الأول منذ الحرب. وابلغ محمد بحر العلوم عضو مجلس الحكم العراقي أن العراق سيرسل وفداً من وزارة النفط إلى اليابان في المستقبل القريب لتعزيز التعاون الثنائي في قطاع الطاقة.

وأضاف أن العراق يتطلع بشكل خاص إلى التعاون الفني الياباني في إعادة بناء البنية الأساس النفطية. من ناحية ثانية قال مسؤول في مؤسسة تسويق النفط العراقية "سومر" أن حريقاً اندلع في خطوط أنابيب غير مستخدمة في جنوب العراق ولم يؤثر على صادرات خام البصرة الخفيف من الخليج. وقال المسؤول لرويترز: الصادرات مستمرة بمعدل قرابة 1.6 مليون برميل والحريق لم يقع في الخطوط التي تنقل الخام إلى المرفأ وإنما اندلع في خطوط أنابيب غير مستخدمة. وكانت متحدثة باسم سلطة التحالف المؤقتة قد قالت أن خط أنابيب النفط الرئيس في جنوب العراق انكسر وشب فيه حريق وذلك ربما بسبب عطل فني وقالت باولا ديلاكاسا لرويترز في اتصال هاتفي من البصرة "انكسر خط الأنابيب. لدينا معلومات بأن السبب خلل فني ولكن الاتصالات صعبة".

وقالت سلطة التحالف المؤقتة أن بغداد صدرت ما قيمته 6.6 مليار دولار من النفط الخام منذ سقوط النظام السابق قبل عام تقريباً. وقالت السلطة في موقعها على الانترنت أنها أودعت 6.59 مليار دولار في صندوق تنمية العراق حتى يوم الثامن عشر من آذار الجاري.

وبموجب قرار مجلس الأمن الدولي في 22 آيار يتعين على سلطة التحالف المؤقتة إيداع كل عائدات صادرات النفط العراقية في الصندوق، ويهدف القرار إلى ضمان عدم تورط الإدارة المدنية التي تقودها أمريكا في ممارسات مشبوهة في تسويق النفط العراقي واستخدام الأموال في إعادة الإعمار.

اتفاقية مصرفية بين الاهلي العراقي وبنك فيرست ناشنال اللبناني

بغداد/ستار الحسيني

وقع المصرف الاهلي العراقي مع بنك فيرسيت ناشنال في بيروت اتفاقية مالية تقضي بفتح الاعتمادات والحوالات الخارجية واعطاء الكفالات المتبادلة بين البنكين.

وقال السيد غسان جميل المدير المفوض للمصرف الاهلي العراقي ان خطة المصرف هو الانفتاح المالي على مصارف اخرى حيث تمت مشاركة المصرف مع بنك الصادرات الاردني بمبلغ قدره (7.3) مليون دولار وان اجراءات تفعيل وتنشيط الملاك المصرفي لدينا تتوفر على احسن الخبرات مع دورات تدريبية للملاكات الجديدة حيث سبدأ العمل بدورتين في الشهر المقبل احدى اهما في عمان ولمدة ثلاثة اسابيع والثانية في بيروت لمدة اسبوعين ومن الجدير بالذكر ان المصرف الاهلي العراقي كان قد عقد اول اجتماع للشركات المسالة والبنوك بعد عمليات التغيير في البلاد وقام برسملة الارباح بنسبة 22% من قيمتها.

عدد سكان العالم يتجاوز ستة مليارات نسمة

واشنطن ـ ا ف ب:

ذكر مكتب الإحصاء الأمريكي في تقرير أن عدد سكان العالم ارتفع بنسبة 1.2٪ في 2002 ليتجاوز 6.2 مليار نسمة أي ما يشكل زيادة صافية تبلغ 74 مليون شخص بالمقارنة مع 2001. وأوضح التقرير الذي يحمل عنوان "تقرير عن سكان العالم" أن نسبة النمو هذه تؤكد تباطؤ زيادة عدد السكان التي سجلت منذ حوالي عشر سنوات وبلغت ذروتها في 1989-1990 حيث بلغت 87 مليون نسمة. وتبقى نسبة النمو أقل أيضاً من 2.2٪ التي سجلت منذ أربعين عاماً.

وفي 2002 بلغ معدل الولادات 2.6 طفل مقابل 3.3 في 1990 ويتوقع أن يتراجع حتى 2050 إلى ما دون العدد المطلوب من الولادات لضمان تجدد السكان. وهذا التراجع في النمو السكاني يعكس خصوصاً تراجع الخصوبة وسيؤدي إلى زيادة في عدد المسنين في جميع مناطق العالم خلال الفترة نفسها.

وتوقع التقرير ان يضم العالم في 2050 عدداً من المسنين الذين تجاوزوا الخامسة والستين من العمر أكبر بثلاث مرات من عددهم اليوم بينما سيبقى عدد الأطفال على حاله في الخمسين سنة المقبلة. كما توقع التقرير تراجع معدل سنوات الحياة إلى حوالي ثلاثين عاماً حتى 2010 في عدد من الدول الأفريقية بسبب زيادة نسبة الوفيات الناجمة عن انتشار وباء الأيدز.

ومعدل سنوات الحياة هذا هو الأقل الذي يسجل منذ بداية القرن العشرين.

استطلاع

مولدات الكهرباء بين المنافع والأضرار

سناء النقاش

تتواصل الانقطاعات الكهربائية رغم اعتدال الجو وارتفاع درجات الحرارة رويداً.. رويداً ويتواصل تهافت المواطنين على مولدات الطاقة الكهربائية العاملة بالبنزين والزيت تهافتاً كبيراً لإنقاذ أنفسهم من لفحات الحر الشديد، خاصة وأن الصيف مقبل بسرعة ويدق أبوابنا.

تابعنا ميدانياً حركة بيع هذه المولدات فوجدناها كبيرة جداً في جميع أسواق بغداد التجارية، فضلاً عن إقبال تجار المحافظات عليها فلا يكاد يخلو محل أو سوق منها في المحافظات، خاصة تلك التي تشهد نشاطاً واسعاً في مجال السياحة الدينية ومع هذا لاحظنا انطباعات كثيرة عن هذه المولدات سلبية وإيجابية.

فبائع المولدات أبو عمار في الكرادة يقول: إن الأحجام الأكثر بيعاً من المولدات هي الصغيرة من حجم 1200 إلى 1500 وكفاءتها لموسم الشتاء جيدة للإنارة ولكنها في الصيف لا تفي بالغرض لأنها لا تشغل أكثر من مروحة واحدة. أي إنها لا تشغل حتى مبردة هواء واحدة لذا فمع موسم الصيف الذي باتت حرارته تلهب وجوهنا بدأ المواطن بشراء مولدة حجم 2900 ذات القدرة من 10-11 أمبير والتي يمكنها من خلال هذه الطاقة تشغيل مبردة ومجمدة وثلاجة وضوئي إنارة وتلفزيون إذ أن مبردة الهواء تسحب عند أول تشغيلها طاقة كبيرة ولا بد من استخدام جهاز الحماية الذي يحافظ على المجمدة والثلاجة بحيث لا تأتيها الطاقة الكهربائية مباشرةً.

أما عن أسعار المولدات فيقول أن أسعارها مناسبة تتراوح ما بين 334 دولاراً و235 و220 دولاراً حيث يوجد تنافس تجاري واسع ونشيط حول سحب المولدات من أسواق دبي وبذلك نتوقع رغم الإقبال الشديد عليها أن تحافظ على أسعارها نسبياً..

وبين السيد حمدان عباس أحد باعة المولدات في منطقة الكاظمية أن أنواع المولدات صينية وماليزية وكورية وتايلندية ولكنها بذات يستطيع الموظفون اقتناءها!! هي هونداي 7KV وسعرها 1900-2000 دولار... القدرة (سوبر بور سورس) أي أنها تعمل بذات الكفاءة. ولكن الأفضل فيما بينها هي نوع الأقصى يابانية الصنع ويتراوح سعرها ما بين 400 - 500 دولار.. أما النوعية الأغلى والتي لا يستطيع الموظفون اقتناءها!! هي هونداي 7KV وسعرها 1900-2000 دولار...

المواطنون عبروا عن رغبتهم الحقيقية في عودة الطاقة الكهربائية إلى فترة ما قبل عام 1991 فالمولدة لديهم لا تشكل البديل الأمثل بل إنهم ورغم اقتنائهم للمولدات عبروا عن استيائهم منها فالمولدة كما يقول المواطن عامر مجيد ذات الحجم الصغير تحتاج إلى مزج دهن وبنزين والكبيرة فيها تصل ما بين خزان الدهن والوقود. والحصول على هاتين المادتين ليس أمراً سهلاً إضافة إلى أن الخزن له مساوئه ومتاعبه.

يشاركه في هذا الرأي السيد خليل عبد الوهاب الذي يقول تعرضنا لحادث حريق كبير أضر بالبيت وأهله بسبب خزننا للوقود في الحديقة. ولكون المحطة لا تعطي البنزين بسهولة.

المواطن شكيب يرى ضرورة إبراز وصل شراء مولدة عند شراء البنزين ليكون ضمن الحاجة المقررة وعدم خزنه لأن طرق الخزن سيئة تعرض حياة المواطنين إلى الخطر.. فالمولدة نعمة ونقمة في آن واحد.

الانفلات البيئي يهدد العالم بالفناء

أسيوط ـ مصر ـ د ب أ:

حذر المؤتمر الدولي الثاني للتنمية والبيئة في الوطن العربي بجامعة أسيوط في مصر الذي اختتم أعماله أواخر آذار من خطورة الانفلات البيئي الجامح الذي يهدد مقومات الحياة والجنس البشري بالفناء بسبب عدم التزام معظم دول العالم خاصة الصناعية الكبرى منها بالمعاهدات الدولية والمواثيق البيئية. وأعلن الدكتور محمد عبد السلام عاشور نائب رئيس جامعة أسيوط ورئيس المؤتمر إن أمريكا التي تشن حرباً ضدها

التزامها بالمعاهدات والمواثيق البيئية حيث تمثل غاز ثاني أوكسيد الكاربون المتصاعد من أنشطتها الصناعية ووسائل المواصلات بها 25 في المئة من مقدار هذا الغاز من كل أنشطة العالم وهو السبب الأساس لظاهرة ارتفاع درجات حرارة الجو في العالم ويسبب ما يسمى حالياً "بالدفء العالمي" أو ظاهرة "الصوبة البلاستيكية". وأكد عاشور أن استمرار الارتفاع في درجة حرارة جو العالم بالمعدلات الحالية يقود إلى

الفقيرة النصيب الأكبر والأوفر من نتائجها المدمرة حيث سيؤدي ذلك إلى ذوبان ثلوج قطبي الرض وارتفاع منسوب سطح البحار والمحيطات بما يؤدي إلى غرق المناطق المنخفضة في العالم وفي مقدمتها دلتا الأنهار كنهر النيل وغرق مدن ذات تاريخ كفينيسيا والاسكندرية وانتقال أحزمة الأمطار خاصة في جنوب البحر الأبيض المتوسط التي تحيا عليها الزراعات المطيرة

في معظم الدول العربية إلى شمال المتوسط.

الدول والشعوب في الوقت الذي ستنعم فيه دول شمال أوروبا وأمريكا الشمالية بالدفء بعيداً عن الصقيع والشتاء والعواصف الثلجية.

ودعا رئيس جامعة أسيوط الدكتور محمد رأفت إلى وضع قضايا الحفاظ على البيئة واعتبارها قضية حياة أو موت بوقف تجاوزات الاستخدامات الجائرة لمصادر الطبيعة والوقوف بحزم ضد العبث بها.

تضاعف أرباح مدينة الانتاج الإعلامي المصرية

القاهرة ـ رويترز:

أعلنت شركة مدينة الانتاج الإعلامي المصرية أن أرباحها الصافية تجاوزت المثلين في العام الماضي إلى 51.85 مليون جنيه مصري.

وقال مسؤول في الشركة أن النتائج مشجعة وإن الشركة أصبحت في العام الماضي تستخدم جميع استديوهاتها تقريباً للمرة الأولى.

وأضاف أن نتائج الربع الأول من العام الحالي ستكون مؤشراً جيداً على ما يمكن أن تحققه الشركة عندما تعمل بطاقتها القصوى.